العقوبات على إيران: البعد القانوني والانعكاسات الإقليمية والدولية

Sanctions on Iran: The Legal Dimension and Regional and International Implications

تحرير: كمال إنات وبرهان الدين دوران
KEMAL İNAT VE BURHANETTİN DURAN
عرض صالح إبراهيم - Reviewed by Salih Ibrahim

صدر حديثًا عن مركز سيتا للدراسات بإسطنبول كتاب (العقوبات على إيران: البعد القانوني والانعكاسات الإقليمية والدولية)، وتُعدّ القضية التي يتناولها الكتاب إحدى أهم القضايا المثارة حاليًّا على أجندة السياسة الدولية، وهي تمسّ تقريبًا القضايا والصراعات كافة في منطقة الشرق الأوسط.

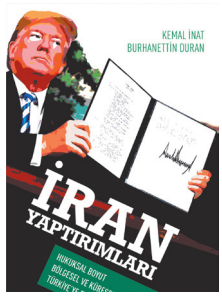

يقع الكتاب في حوالي 300 صفحة من القطع المتوسط، وقد أسهم فيه 17 باحثًا، وهذا يمنح الكتاب أهمية إضافية بسبب معالجة هؤلاء الكتّاب القضايا من زوايا تخصصاتهم الدقيقة، ويمكن القول إن الكتاب يحتوي على تحليلات جيدة لواقع العقوبات على إيران من النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية.

شارك في الكتاب نخبة من الكتاب الأتراك المتخصصين بالشأن الإيراني من مركز سيتا ومراكز أخرى، وقد حرّر الكتاب الدكتور كمال إنات والدكتور برهان الدين ضوران.

بدأ الكتاب بتوضيح مفهوم العقوبات في العلاقات الدولية، وتطرق لقيام الولايات المتحدة بتطبيق العقوبات من طرف واحد، حيث حلّل الكتاب هذا الفعل وفقًا لأساسيات القانون الدولي. وفي القسم الثاني عرض الكتاب ردود الفعل الدولية والإقليمية على قرار الولايات المتحدة تطبيق عقوبات على إيران، حيث تناول بالتفصيل مواقف كل من العراق ودول الخليج و(إسرائيل) والسلطة الفلسطينية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

وفي القسم الثالث تناول الكتاب الانعكاسات على تركيا في مجالات عدة، وبخاصة مجال الطاقة والاقتصاد، والموقف التركي من العقوبات المفروضة على إيران. وفي القسم الرابع والأخير تناول الكتاب الآثار المتوقعة للعقوبات على إيران.

يرى الكتاب في البداية أن قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب بالخروج من الاتفاق النووي وتطبيق خطة أقصى ضغط على إيران قد فتح الباب لعودة سياسة تطبيق العقوبات، وأن هذه السياسة لا تنحصر في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، بل تؤثر في الدول التي لها علاقة معهما كافة، ويشير الكتاب إلى أن تركيا لكونها جارة لإيران وحليفًا للولايات المتحدة من خلال عضويتها في حلف الناتو تُعدّ من أكثر الدول المتأثّرة بهذه السياسة.

يتابع الكتاب تقييم قرار واشنطن الانسحاب من الناحية القانونية، معتبرًا أنّ تأثير القرارات الداخلية للسياسة الأمريكية في دول أخرى وإجبارها الالتزام بتطبيق القرارات- أمر يناقض مبادئ القانون الدولي. إضافة إلى ذلك فإن سلطة تطبيق هذا النوع من العقوبات الذي يتسع مجال تأثيره ليشمل دولًا وشركات أخرى- خاصة بالأمم المتحدة، وإنّ تطبيق مثل هذه العقوبات على دولة مستقلة ذات سطلة اعتداء على سلطة الدولة وخرق للقانون الدولي. وقد أثّر هذا القرار بالسلب في تركيا وعدد كبير من الدول.

ينتقل الكتاب إلى تقييم ردود الفعل العالمية والإقليمية، ويتناولها في أربعة محاور: أولًا مدى تأثير غياب المشروعية

عـن قرار العقوبات في اسـتجابة الدول لها. ثانيًا العلاقة بين الشعور المتنامي لبعض الدول بالخطر من النظام الإيراني أو تقـارب العلاقـات لدول أخرى مع طهـران وطريقة تناولها لقـرار العقوبات. ثالثًا طبيعة وحجم علاقات بعض الدول بواشـنطن وتأثيرها في الاسـتجابة لقرارات واشنطن. رابعًا شـكل السياسة الخارجية تجاه إيران للدول التي لها علاقات اقتصادية معها.

في إطـار المحـور الأول فإن غياب الشرعيـة القانونية عن القرارات دفع العديد من الدول إلى الاعتراض خشية أن يفتح هـذا الأمر الباب أمام واشـنطن لاتخاذ إجراءات مشـابهة ضد دول أخـرى في حال اختلفت معها. ويُعـدّ اعتراض دول مثل الصين وروسيا وألمانيا وفرنسا وغيرها مؤشرًا على هذا المحور. أمـا في إطار المحـور الثاني فإن الدول التي تَعـدّ النظام الإيراني خطـرًا يهدّد أمـن أنظمتهـا واسـتقراره، مثل المملكـة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحـدة والبحرين و(إسرائيل) رحّبـت بالقرار، وأيّدت فرض أشـد العقوبـات على طهران. في حـين أن دولًا لها علاقات اقتصادية وسياسـية بطهران مثل العراق وقطر وعُمان والكويت وتركيا عارضت القرار، ورأت فيه تهديدًا لأمن المنطقة واسـتقرارها. وفي إطار المحور الثالث فـإن حجـم العلاقـات بين واشـنطن وبغـداد يضـع حكومة بغـداد أمام تحدّ كبـير. فقبول القرار سـيزعج بعض الأطراف القريبة من إيران، وقد يسـبب مشـكلات داخلية، وأما رفضه فقـد يسـتفزّ الإدارة الأمريكيـة. وفي إطـار المحـور الرابع فإن حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول مثل تركيا والهند والصين والضرر الذي سينجم عن تطبيق القرار شكّل سياسة تلك الدول تجاه القرار وعلاقتها بطهران. وفي حين كانت ردة فعل الصين وتركيا واضحة معبّرة عن رفضها للقرارات، كان الاتحاد الأوربي يحاول إيجاد سبيل للحفاظ على علاقاته بإيران، وتوفـير غطاء الحمايـة والدعم للشركات الأوربيـة التي تملك اسـتثمارات في إيران. لكن محـاولات الاتحـاد الأوربي لم تفلح ليتسبب ذلك بانسحاب كثير من الشركات الأوربية من إيران، وزيادة خسائر طهران. إنّ تَطوّر الأحداث في هذا المسار يجعل الحكومة الإيرانية تحت ضغط التيار المحافظ الذي يرى ضرورة مقاومة السياسـة الأمريكية، بل والتصعيد ضدها، في حين أن الحكومة الإيرانية ترى أن انسحابها التام من الاتفاق قد يزيد من خصومها ومن فرص نجاح العقوبات.

ينتقل الكتاب بعد ذلك ليسلّط الضوء على موقف تركيا مـن قرار العقوبات ومدى تأثّرها بهـا. انتقدت تركيا تطبيق العقوبـات على إيـران مثل العديـد من الـدول، لكنها أيضا دخلـت في مفاوضات مع الولايـات المتحدة للحصول على مهلة 6 أشـهر بشـأن اسـتيراد البترول. يرصد الكتاب تأثير العقوبـات في تركيا تحت ثلاثـة بنود: البنـد الأول اضطرار شركة توبراش إلى إيقاف استيراد البترول من إيران إلى تركيا وهـو ما أضر بحجـم واردات تركيا. البنـد الثاني انخفاض صـادرات تركيا إلى إيران بسـبب انكماش الاقتصاد الإيراني وضعف عملته نتيجة العقوبات. البند الثالث الأضرار التي لحقت بتركيا في مجال السـياحة. ومـع انخفاض قيمة العملة في إيـران صار من العسـير على القادمين للسـياحة من إيران المجيء للسـياحة في تركيا، حيث فلّتْ نسـبة السـياح بنسبة 20 ٪ بين عامي 2017 و2018.

وأخـيرًا يقيّـم الكتـاب الوضـع الجديـد بعـد تطبيـق العقوبـات عـلى إيران وانعكاسـاته عـلى النظـام العالمي، إذ شكّل قرار الولايات المتحدة تطبيق عقوبات اقتصادية قاسية على إيـران متجاوزة الحدود القانونية- تجاوزًا أيضا لسـلطة الأمـم المتحدة، وانفصالًا عن نظامها الذي كانت واشـنطن ركنًـا ركينًـا في تأسيسـه. وفـوق ذلك فـإن إجبار واشـنطن بقيـة الدول عـلى الاسـتجابة للعقوبـات وقطـع العلاقات الاقتصاديـة مـع إيران وكذلـك إنزالها عقوبـات بالمخالفين لتطبيـق القـرار- دلالـة أخرى على اسـتغناء واشـنطن عن المشروعية التي كانت تضفيها الأمم المتحدة على القرارات. وفي هـذه المرحلـة التـي تُـولي فيهـا واشـنطن الأولوية فقط لمصالحها الداخلية وتُجبر الآخرين على العمل في هذا الإطار يظهر نجاح سياسات القوة المتّبعة في هذه المرحلة على الأقل، لكن تلك السياسـات سـتقود في المدى المتوسط والبعيد إلى إنشـاء تحالفات مناوئة لواشـنطن، ستسـفر عن إخفاق هذه السياسـات، وستكون روسـيا والصين إيران طرفًا رئيسًا في هـذه التحالفات، أما الدول الحليفـة للولايات المتحدة التي تـضررت مـن العقوبات مثل تركيا وألمانيـا فلا يمكن الجزم بموقفها إزاء التحالفات والاستقطاب في المرحلة القادمة.